https://doi.org/10.26682/hjuod.2022.25.2.20
مجلة جامعة دهوك، المجلد: 25، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 366-383، 2022

العلاقات السياسية العراقية الإماراتية 1971 – 1975

فارس حسين حسن و سعاد حسن جواد
قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية، جامعة دهوك، اقليم كوردستان—العراق

(تاريخ استلام البحث: 5 أيلول، 2022، تاريخ القبول بالنشر: 20 تشرين الثاني، 2022)

الخلاصة

تتناول هذه الدراسة العلاقات السياسية العراقية الاماراتية خلال الفترة الزمنية (1971 – 1975)، اذ شهدت تلك العلاقات نوعاً من الهدوء والايجابية التي ظهرت من خلال مواقف كل دولة منهما من القضايا السياسية التي شهدتها الدولة الاخرى، وقد أشر الباحث من خلال هذه الدراسة التي تتمحور في ثلاث عناوين رئيسية الى تلك القضايا وموقف كلا الدولتين منها، اولها هو موقف العراق من قيام واستقلال دولة الامارات العربية المتحدة، وثانيها موقف العراق من احتلال ايران للجزر الاماراتية الثلاث (ابو موسى، طنب الكبرى وطنب الصغرى)، وحاول الباحث من خلالها ابراز دور العراق في دعم دولة الامارات العربية المتحدة ووقوفه الى جانبها بكل قوة، اما المحور الثالث فقد تناول موقف دولة الامارات العربية المتحدة من القضايا السياسية التي شهدتها العراق خلال فترة الدراسة، ومنها موقفها من مسألة تأميم النفط العراقي عام 1972، وازمة الصامتة الحدودية بين العراق والكويت عام 1973، واخيراً موقفها من توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وايران عام 1975.

الكلمات المفتاحية: العراق، دولة الامارات العربية المتحدة، العلاقات، الجزر الثلاث، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

المقدمة

اتسمت العلاقات الاماراتية العراقية بصورة عامة بالايجابية خلال فترة السبعينات من القرن الماضي، حيث اتضح ذلك من خلال المواقف المؤيدة لكلا الدولتين تجاه قضايا الدولة الاخرى، فقد حاولت كل من العراق ودولة الامارات العربية المتحدة اقامة علاقات جيدة ووطيدة مع الطرف الآخر، فبسبب اهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة للعراق، واختلاف توجهات واهداف العراق مع توجهات واهداف ايران السياسية، لذا حاول العراق ممارسة دور مهم في منطقة الخليج العربي، الامر الذي جعل العراق من اكثر دول النظام الاقليمي الخليجي تحدياً لإيران في هذه المنطقة، وظهر ذلك بشكل واضح في سياسة العراق تجاه دول الخليج العربي ومنها دولة الامارات هذا من جانب، ومن جانب آخر كانت دولة الامارات العربية المتحدة بامس الحاجة لعلاقة قوية مع العراق في تلك الفترة، وكانت تحاول كسب تأييد العراق في مشاكلها الخارجية، لانها كانت تعيش في هاجس الخطر والخوف على وجودها وكيانها جراء خلافاتها الحدودية مع كل من ايران والسعودية، مما اسهم بصورة او باخرى في تعزيز وتوطيد العلاقات بين دولة الامارات العربية المتحدة والعراق خلال تلك الفترة.

تتألف الدراسة من مقدمة وثلاث محاور والخاتمة، تناول المحور الاول موقف العراق من قيام دولة الامارات العربية المتحدة واستقلالها، اما المحور الثاني فقد درس موقف العراق من احتلال ايران للجزر الاماراتية الثلاث (ابو موسى، طنب الكبرى وطنب الصغرى)، في حين خصص المحور الثالث لدراسة موقف دولة الامارات العربية المتحدة من التطورات السياسية في العراق وتناولنا فيه موقفها من تأميم النفط العراقي عام 1972، وموقفها من ازمة الصامتة الحدودية بين العراق والكويت عام 1973، واخيراً موقفها من توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وايران عام 1975.

اعتمدت الدراسة على مصادر عديدة ومتنوعة اهمها الوثائق غير المنشورة، فضلاً عن العديد من الصحف والكتب والرسائل والاطاريح الجامعية والبحوث المنشورة في المجلات.

اولاً: موقف العراق من قيام دولة الإمارات العربية المتحدة واستقلالها[1]

يرجع اهتمام العراق بالشأن الخليجي الى وقت مبكر، نظراً للاهمية الاستراتيجية التي تشكلها هذه المنطقة بوصفها ممر مائي للعراق [2]، ففي المرحلة التي سبقت الاعلان عن تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة، اسهم العراق بشكل كبير في دعم امارات الخليج وذلك من خلال المساهمة الفعالة في اللجان التي شكلتها جامعة الدول العربية لمساعدة ومساندة هذه الامارات، اذ قررت الجامعة في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في كانون الاول 1964 انشاء صندوق لتنمية الامارات في الخليج، حيث كان العراق من بين الدول المساهمة في تمويله [3].

فقد اصدرت جامعة الدول العربية في 31 اذار 1964 قراراً نص على ارسال بعثة تابعة لها الى هذه الامارات، وتألفت البعثة من الامين العام للجامعة انذاك ~~السيد~~ عبد الخالق حسونة، وعضوية الامين العام المساعد للشؤون السياسية سيد نوفل وممثلين شخصيين لرؤساء الدول الثلاث المجاورة للمنطقة وهي كل من العراق والسعودية والكويت، واتفقت البعثة بعد اجتماعها الاول على تحديد مهمتها، وارسال احد اعضائها وهو الامين العام لجامعة الدول العربية الى امارات الخليج لشرح اهداف البعثة لحكام هذه الامارات وجاءت الردود بالترحيب وابداء الاستعداد للتعاون مع البعثة [4].

وصلت هذه البعثة الى البحرين في 12 تشرين الاول 1964، ثم زارت البعثة قطر وابو ظبي ودبي وبقية الامارات في الخليج، ثم رجعت الى العراق وفي (فندق بغداد) وضعت تقريرها في يوم 10 تشرين الثاني 1964، الذي ضم جملة من التوصيات، كان ابرزها [5]:

1- دعم التعاون الاجتماعي والثقافي مع امارات الخليج على ان تتحمل الامارات الكبيرة والغنية مرتبات المبعوثين العرب.

2- وضع خطة للتنمية الاقتصادية والتبادل التجاري فيما بين الامارات من جهة وبينها وبين الدول العربية من جهة اخرى.

3- ايفاد بعثة تتكون من خبراء في الطرق والمياه والكهرباء والتجارة والزراعة لوضع خطة شاملة تعرض على مجلس رؤساء الوزراء العرب.

4- تبادل الزيارات العربية مع هذه الامارات ودعوة حكامها وشيوخها والمسؤولين فيها لزيارة عواصم الدول العربية، مع وقف جميع الحملات الاذاعية والصحفية ضد حكام هذه الامارات.

5- النظر في تطوير بعثة جامعة الدول العربية الى لجنة دائمة للإشراف على تنمية المخطط العربي لتطوير المنطقة.

واكد الرئيس العراقي آنذاك عبد السلام مُحَمَّد عارف (1963 – 1966، عن دعم العراق ومساندته للامارات في الخليج خلال لقائه مع مبعوث الامين العام للجامعة العربية في يوم 16 ايار 1965، حيث شكره الرئيس عبدالسلام عارف على ما بذله من جهد في رحلته، واكد استعداد العراق بذل كل واجب في الخليج [6].

وقبل اعلان بريطانيا قرار انسحابها من منطقة الخليج سعت الى ايجاد ارضية تناسبها لتقبلها كصديق وحليف، فحاولت تغير عدد من الشيوخ والحكام الذين لا يفضلون التعاون معها، فقامت بخلع الشيخ صقر بن سلطان القاسمي حاكم امارة الشارقة [7]، وتم تعين الشيخ خالد بن مُحَمَّد القاسمي [8] بدلاً منه، فاحتج العراق على هذا الاجراء بشدة عن طريق سفيره عبد الرحمن البزاز في لندن لدى وزارة الخارجية البريطانية، ورداً على ذلك فقد زار الحاكم المخلوع العراق في 28 حزيران 1965، وصرح للصحفيين في بغداد بان بريطانيا تمارس الضغوط على شيوخ وحكام الامارات [9].

وقدم العراق على اثر ذلك عدة شكاوي مع مصر الى مجلس الامن الدولي، إلا انه لم يتخذ اي اجراء ضد بريطانيا، وعبرت الحكومة العراقية عن انزعاجها من هذا الاجراء، قائلة:"ان الشيخ صقر من حكام العرب المتحررين في امارات الخليج ويبدو ان بريطانيا تحاول تصفية جميع حكام العرب الاحرار حتى في المناطق الواقعة في الخليج العربي" [10].

وكان العراق من اشد المعارضين للوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي وسيطرتها على امارات الخليج، وحاول اثارة هذه

الامارات عن طريق احياء الشعور القومي فيها، حيث ارسلت الحكومة العراقية عدة بعثات الى هذه الامارات لتحقيق هذا الهدف [11].

وبعد اعلان بريطانيا قرارها بالانسحاب من المنطقة عام 1968 [12]، اصبح مشروع اتحاد الامارات ممكناً، وكان العراق والكويت من اكثر الدول العربية حماساً لاقامة هذا الاتحاد، فالسعودية كانت في صراع مع امارة ابو ظبي حول واحة البريمي، وايران لها اطماع في امارات الخليج عامة، وبذلك فقد رحب العراق بجهود تشكيل اتحاد الامارات، اذ علق الرئيس العراقي انذاك عبد الرحمن مُحَمَّد عارف (1966 – 1968)، تأييده لمشروع الاتحاد، قائلاً:"اننا نبارك هذا الاتحاد ونتمنى للقائمين به التوفيق من اجل جمع الكلمة واننا والدول العربية الاخرى على استعداد تام لاسنادهم وتقديم كل ما يحتاجونه من اجل تقوية كيانهم" [13].

كما اكد الرئيس العراقي على استعداد العراق للمساهمة في خلق كيان اتحادي قوي يضم امارات الخليج العربي، واشار الى ان مسألة ملء الفراغ السياسي في منطقة الخليج بعد الانسحاب البريطاني بدعة وخدعة لا وجود لها في المستقبل والانسحاب سيعيد المنطقة الى وضعها الطبيعي والشرعي [14].

وفي هذا الصدد صرح وزير الخارجية العراقي وكالة آنذاك اسماعيل خير الله قائلاً:"ان العراق يؤيد كل ما يؤدي الى القوة، وهو يرى ان كل اتحاد بين العرب هو قوة لهم" [15].

وبعد قيام انقلاب 17 تموز 1968 ومجيء حزب البعث العربي الاشتراكي [16]، الى الحكم والسلطة في العراق، زاد نشاط العراق واهتماماته في الخليج، اذ اكد حزب البعث على مبادئه التي تقوم على منظور قومي، كما اكد على ضرورة الانسحاب البريطاني من هذه الامارات، وبعد هذا التغير السياسي في العراق اصبح له دور مؤثر اكثر من قبل في منطقة الخليج العربي وخاصة في الامارات [17].

ومنذ بداية عام 1969 ركز العراق على حل المشكلات التي تواجهه، وتواجه دول وامارات الخليج، فقد قام حردان التكريتي، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع العراقي آنذاك، بزيارة الى بعض الامارات في الخليج منها امارة ابو ظبي، والتقى بحاكمها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان [18]، حيث بحثا سبل التعاون بين العراق والامارات واكد التكريتي وقوف العراق الى جانب الامارات فيما يحتاجونه، من اسناد ودعم سياسي وعسكري بعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج، واستعداد العراق على تقديم المساعدات والخبرات الفنية والعلمية في المجالات الاقتصادية والثقافية والصحية [19]، وفتح ابواب الجامعات العراقية امام ابناء امارات الخليج لمواصلة التحصيل الدراسي [20].

كان من الطبيعي ان تعارض بريطانيا مساعدات الحكومة العراقية المعروفة بتوجهاتها القومية الثورية المقدمة للامارات وحاولت رفض هذه المساعدات من جانب حكام الامارات، ففي 20 تشرين الثاني 1969 ارسل المعتمد السياسي البريطاني في الخليج السير ج. ل. بولارد رسالة الى حاكم امارة عجمان جاء فيها: "...انني اقترح ان تردو على رسالتهم (مذكرة العراق) بالشكر لهذا الغرض وتخبروهم بانكم في الوقت الحاضر لستم بحاجة لهذه المساعدات ولكن اذا وجدت الحاجة في المستقبل سيكون عرضهم هذا على البال" [21].

ورغم الاعتراض من جانب بريطانيا وتهديداتها، إلا ان معظم حكام وشيوخ هذه الامارات رحبوا بالمساعدات العراقية والعربية، والذين كانوا قد وضعوا تواقيعهم على اتفاقية التعاون مع الجامعة العربية [22]، واستمر النشاط العراقي في منطقة الخليج العربي، وتمت زيارات عديدة من قبل المسؤولين العراقيين الى المنطقة، واتخذ العراق عدة اجراءات لتقوية الروابط بالخليج العربي فافتتح مراكز تجارية (غرفة تجارة بغداد)، وفروع لبنك الرافدين وشركات التأمين العراقية في كثير من الامارات وزار بعض الشيوخ هذه المراكز مثل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم امارة ابو ظبي [23].

وكان العراق ينظر الى اتحاد الامارات، بانه بلا شك خطوة ايجابية وضرورية لحماية عروبة الخليج فاقل ما يقال في ذلك الاتحاد انه يقوي الصلة بين الامارات المتحدة على طول الخليج العربي، ويعود اهلها على حياة الجماعة والتعاون لحل

المشاكل والقضايا المشتركة بروح الاخوة وبما يعود على هذه الامارات جميعاً بالخير [24].

وقد استمرت الاتصالات بين العراق وشيوخ وحكام الامارات طوال السنوات الاربع التي استغرقها فترة مباحثات الاتحاد (1968-1971)، وكان العراق في كل مرة يحث الشيوخ على ضرورة تكوين الاتحاد، وابعاد النفوذ الاجنبي من المنطقة، وسد الطريق امام الاطماع الايرانية في التوسع بمنطقة الخليج [25]، فقد جاء في تصريح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية العراقية حول تلك التطورات قوله:" ان الدفاع عن امن واستقرار الخليج وامارته العربية هي مسؤولية الشعب العربي في هذه المنطقة وان اتحاد الامارات هو الصيغة القومية لحماية كيان المنطقة ومستقبلها السياسي بعيداً عن مشاريع الحماية ومناطق النفوذ..." [26]، كما دعت الحكومة العراقية شيوخ هذه الامارات لزيارة العراق، فزار الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم امارة ابو ظبي العراق في 6 تموز 1969، واثناء تلك الزيارة اكد العراق على دعمه ومساندته للاتحاد المقترح واستعداده لتلبية اي طلب يوجه لحماية ومساعدة هذه الامارات [27].

وعبر الشيخ زايد عن موقفه وسروره لما لاقاه من موقف مساند وداعم من العراق وشكر الرئيس العراقي احمد حسن البكر [28] وحكومته، قائلاً:" اننا نغادر وطننا العراق وقلوبنا يغمرها السرور والفرح لما قوبلنا به من اخوة وكرم... ونتوجه بالشكر الجزيل لسيادة الرئيس احمد حسن البكر...، ونرجوا ان تكون ثمار زيارتنا في المستوى الذي يجب ان يتلقي عليه الاشقاء العرب" [29].

ورداً على المشروع البريطاني الايراني في تشكيل منظمة دفاع مشتركة بين ايران ودول الخليج العربي، للدفاع عن منطقة الخليج بعد انسحاب القوات البريطانية منها [30]، دعا الرئيس العراقي احمد حسن البكر في تموز 1970 الى ضرورة عقد حلف دفاعي تشترك فيه الدول العربية في الخليج مع العراق لمواجهة الاخطار والتحديات المرتقبة بعد هذا الانسحاب، إلا ان دعوة العراق قوبلت بالرفض من السعودية والكويت، اللتين كانتا تشكا في النوايا العراقية ولا سيما الكويت التي بررت ذلك بقولها، ان جميع الدول العربية المطلة على الخليج هي اعضاء في جامعة الدول العربية، وجميعها وقعت على اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وفيها ما يكفي لتضافر جميع الجهات العربية، ضد اي تهديد او عدوان ضد الامارات العربية [31].

كما عارضت ايران بقوة فكرة المشروع العراقي باقامة حلف دفاعي عربي يتزعمه العراق او يشترك فيه، والذي كان يعني استبعاد ايران من تنسيق مشترك لسياسة الخليج العربي، وقد علقت وزارة الخارجية الايرانية على ذلك، بقولها:" هل يحق للعراق الذي لا يبلغ طول سواحله على الخليج اكثر من اربعين كيلومتر تجاه ايران التي يبلغ سواحلها على الخليج مايزيد على (850) كيلومتر، من استبعادها عن السياسة الجديدة للخليج" [32].

وبعد الاعلان عن قيام الاتحاد بين ست امارات (ابو ظبي، دبي، الشارقة، ام القيوين، عجمان والفجيرة) في 18 تموز 1971، والاستعداد للاعلان الرسمي للدولة، اعلنت معظم الدول العربية ومن ضمنها العراق الاعتراف بهذه الدولة، فارسل العراق وفداً الى الامارات وقدم التهنئة الى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بمناسبة اعلان الوحدة [33]، ولطمأنة مخاوف الكويت والسعودية اعربت الحكومة العراقية عن استعدادها للتعاون والتنسيق الكامل معهما من اجل تطوير العلاقات بين دول الخليج العربي ودعم ذلك الاتحاد [34].

وعلى الرغم من تغير موقف العراق نحو الامارات ولا سيما بعد الاحتلال الايراني للجزر الثلاث (ابو موسى، طنب الكبرى وطنب الصغرى) في 30 تشرين الثاني 1971 وموقفها من الاحتلال، وكذلك قيام دولة الامارات العربية المتحدة بعقد معاهدة صداقة جديدة مع بريطانيا بعد يوم واحد من الاستقلال اي في 3 كانون الاول 1971 [35]، بدلاً من اتفاقيات الحماية التي الغيت، وقد عد العراق هذا الاجراء يخدم المصالح الاجنبية والاستعمارية، ولا يعبر عن النهج الاستقلالي الذي كان العراق يأمل في انتهاجه قبل اعلان الاتحاد، واكد العراق ان هذا الاجراء قد جاء مخالفاً تماماً مع هذا النهج، كما ان العراق يرى في "تواطؤ الشارقة

وهي احدى امارات الاتحاد مع ايران امر مؤسف" وان على العراق مراجعة موقفه من الاتحاد [36].

إلا العلاقات الاماراتية العراقية قد عادت وشهدت انعطافاً جديداً مع مطلع عام 1972، فقد اتهمت بعض الاوساط السياسية في الخليج العراق بانه وراء محاولة الانقلاب التي قام بها الشيخ صقر بن سلطان القاسمي، حاكم امارة الشارقة المخلوع في كانون الثاني 1972، حيث عرض على العراق خطة الانقلاب لتكون البداية في مواجهة ايران، اذ يقوم في اول اجراء له الغاء اتفاقية التفاهم بين ايران والشارقة، وبذلك قد حصل على المال والسلاح اللازم من العراق ووصل الى راس الخيمة بزورق من البصرة تخفى به لحين قيامه بالانقلاب إلا ان محاولته لم تنجح، اذ تم اعتقاله مع جماعته، بعد مقتل حاكم امارة الشارقة الشيخ خالد [37].

وعلى اثر ذلك فقد ارسل العراق في شباط 1972 سفيره في الكويت مُحَمَّد صبري الحديثي الى دولة الامارات ليبين عدم تورط العراق في الانقلاب وان ليس للحكومة العراقية اي عداء مع دولة الامارات، وبذلك فقد اتضح الموقف للجانب الاماراتي، ولترطيب الاجواء وفتح صفحة جديدة ارسل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في 14 اذار 1972 وزير خارجيته احمد خليفة السويدي الى العراق والتقى الاخير مع الرئيس العراقي احمد حسن البكر الذي اعلن بدوره تأييد العراق ومساندته لوحدة دولة الامارات[38]، وبعد انتهاء الزيارة وجه السويدي لوزير خارجية العراق مرتضى الحديثي الدعوة لزيارة ابو ظبي بهدف ازالة الجمود في العلاقات بين الدولتين، وبالفعل زار الاخير دولة الامارات في 6 ايار 1972، واجرى مباحثات مع وزير الخارجية الاماراتي، انتهت بالاتفاق على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين وتوثيق العلاقات بينهما في كافة المجالات [39].

وبذلك فقد ارسلت دولة الامارات في 15 ايار 1972 سفيرها راشد بن سلطان المخاوي ليكون اول سفير لها في بغداد، كما ارسل العراق سفيره توفيق المؤمن الى ابو ظبي كأول سفير للعراق في دولة الامارات في 30 ايار من العام نفسه [40].

ثانياً: موقف العراق من احتلال ايران للجزر الاماراتية الثلاث (ابو موسى، طنب الكبرى وطنب الصغرى)

تقع هذه الجزر عند بوابة الخليج العربي، قبالة مضيق هرمز [41]، وبذلك تكتسب اهمية استراتيجية كبيرة، نظراً لإشرافها على سواحل ايران والعراق والسعودية، بحيث تشكل نقطة مراقبة يمكن رؤية سواحل هذه الدول فضلاً عن باقي دول الخليج العربي [42]، وقد وصفت الصحافة الفرنسية الاهمية الاستراتيجية لهذه الجزر في تقرير لها اذاعته بعد الاحتلال الايراني للجزر الثلاث، قالت:"ان موقع هذه الجزر تفوق في اهميته موقع جزيرة هرمز التي تطل على ساحل المضيق، وان هذه الجزر لا تقل اهميتها الاستراتيجية عن مدينة طنجة وجبل طارق في مدخل البحر الابيض المتوسط، وعن عدن في مدخل البحر الاحمر، وانها في هذه المكانة تقف مشرفة على حركة المرور في الخليج وتتحكم فيها ايضاً" [43].

تتمتع الجزر باهمية متميزة حيث يوفر لها موقعها امكانية اعتراض المواصلات البحرية في الخليج العربي، وانها تحتل مدخل مضيق هرمز الذي يعتبر حقلة الاتصال البحرية الوحيدة في الخليج العربي بين مياه الخليج وبحر العرب والمحيط الهندي، ولذلك فان اية قوة تستطيع السيطرة على هذه الجزر بامكانها السيطرة على مضيق هرمز، وبذلك فانها تتحكم المجالات السياسية والعسكرية والتجارية ولن تستطيع اية قوة اخرى الافلات من مراقبتها، ويمكنها التحكم بمصير منطقة الخليج كلها [44]، بل والتحكم في اقتصاديات العالم الصناعي ايضاً، لان ناقلة نفطية واحدة تمر عبر هذا المضيق كل عشر دقائق تقريباً ويعتبر المنفذ الاساسي لدول الخليج العربي كالعراق والسعودية والكويت وقطر والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة، ويعتبر المنفذ البحري الوحيد لبعض هذه الدول مثل العراق والكويت والبحرين وقطر، لذلك فان موقع هذه الجزر مهم بالنسبة لجميع الاطراف التي لها مصالح في الخليج العربي [45].

ونظراً لقرب جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى من سواحل ايران لهذا فهي تحتل اهمية كبيرة في الاستراتيجية

الايرانية باعتبارهما جزء من خط الدفاع الايراني عند مدخل مضيق هرمز [46]، حيث يمكن لايران انشاء مراكز للمراقبة العسكرية وانشاء مناطق عسكرية ومنارات لارشاد السفن فيها، كما يمكن استخدامها في عملية مراقبة الدول المجاورة لها، والتي يمكن رؤية سواحلها من خلال هذه الجزر [47].

بالاضافة الى الاهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها الجزر الثلاث بسبب موقعها الجغرافي، ثمة اهمية اقتصادية كبيرة تتمتع بها، اذ انها غنية بالمعادن والثروات الطبيعية واهمها النفط [48]، كما تحتوي هذه الجزر على المراعي والمياه العذبة، والاملاح الكيمياوية والفحم الصخري اضافةً الى مصائد الاسماك، وسابقاً كانت لها قيمة فيما يتعلق بتجارة اللؤلؤ [49].

ولاشك ان هذه الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية الكبيرة هي التي دفعت الحكومة الايرانية لاحتلال هذه الجزر الثلاث والسيطرة عليها والتمسك بها الى الآن، ولدى ايران مخاوف من وقوع هذه الجزر تحت ايدي الانظمة الراديكالية المعادية لها فتضربها في احد اهم مصادر دخلها القومي وهو النفط.

تعود اولى الادعاءات الايرانية بملكية الجزر الثلاث الى عام 1887، بعد احتلال ايران لمدينة لنجة التي كانت تحكمها العرب، ثم مدت نفوذها لجزيرتي (سيري وهنجام) وهي جزر عربية، تقع غربي جزيرة ابو موسى [50]، إلا ان بريطانيا قد ردت عبر وزيرها المفوض في ايران، بان هذه الجزر عربية يحكمها شيوخ عرب ولهم معاهدات مع بريطانيا وهم تحت حمايتها [51].

استمرت ايران بالمطالبة بهذه الجزر واثارة المسألة، ولم تألُ جهداً في اتباع كل الاساليب بهدف السيطرة عليها، لكن محاولاتها كانت دائماً تبوء بالفشل نتيجة اعتراض بريطانيا على ذلك ورفضها لها، الى ان اعلنت الحكومة البريطانية رغبتها بالانسحاب من منطقة الخليج عام 1968، وما ترتبت من آثار عديدة على ذلك، من اهمها مسألة الفراغ السياسي الذي سيحدث في منطقة الخليج بعد الانسحاب البريطاني، حيث اكدت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية على ضرورة ايجاد قوة موالية للغرب لملء هذا الفراغ والحيلولة دون وصول قوى موالية للسوفييت الى المنطقة، فقد بدأت الولايات المتحدة الامريكية تزيد المساعدات العسكرية والاقتصادية لحليفتها ايران لتجعل منها اكبر قوة عسكرية في المنطقة بعد الانسحاب البريطاني وبدأت الصحافة الغربية تظهر قوة ايران العسكرية وترشحها لملء الفراغ السياسي [52].

ومن جانبها بدأت ايران تتحرك فعلياً للحلول مكان القوات البريطانية بعد انسحابها وذلك تنفيذاً للمخططات الامريكية في منطقة الخليج والتي اوكلت الى ايران، فسوت قضية البحرين بعد ان اقامت الدنيا واقعدتها في المطالبة بها، وكانت هذه الموافقة السريعة من جانب ايران على اسقاط ادعاءاتها حول البحرين موضع تساؤلات، وكان واضحاً ان التراجع الايراني يعني التخطيط للسيطرة على اراضي اخرى في الخليج العربي ولا سيما ان ادعاءاتها في البحرين لم تسفر عن نتيجة تذكر [53].

وخلال تلك الفترة زادت الاطماع الايرانية وادعاءاتها بالجزر الثلاث، واخذت التصريحات الايرانية تتصاعد حتى وصلت الى التهديد باستخدام القوة العسكرية واحتلال الجزر ما لم يتم تسليمها سلمياً ورسمياً الى ايران [54]، حيث اعلن الشاه مُحَمَّد رضا بهلوي في 19 شباط 1971، بالقول:" ان بلاده لن تتردد في استخدام القوة اذا اقتضى الامر في حال فشل الوسائل السلمية لتسليم الجزر الى ايران قبل حلول موعد الانسحاب البريطاني من الخليج نهاية هذه السنة" [55].

وباسلوب اكثر حدة وبتهديد مباشر صرح الشاه في مجلة (الفيغارو Figaro) الفرنسية بتاريخ 28 ايلول 1971 عندما اوضح ان محاولة سابقة من والده رضا بهلوي لاستعادة الجزر الثلاث قد احبطتها القوات البحرية البريطانية، بقوله:"ولكن الامور تغيرت الآن، فلدي اسطول من السفن البحرية، وطائرات الفانتوم والوية من المظليين ويمكن ان اتحدى بريطانيا وان احتل الجزر الثلاث بالقوة" [56].

استمرت ايران في التمسك بادعاءاتها وسيادتها للجزر الثلاث ودخلت في مفاوضات طويلة مع حاكمي الشارقة وراس الخيمة، اللذان رفضا كل الاقتراحات المقدمة من قبل ايران حول الجزر واصرا على موقفهما وهو ضرورة اصدار بيان من قبل ايران تؤكد سيادة الامارات على هذه الجزر، واخيراً

وبعد ضغوط طويلة وكبيرة على الشيخ خالد بن مُحَمَّد القاسمي حاكم الشارقة، وصلت ايران الى اتفاق معه عرف بـ "مذكرة التفاهم" [57]، حول جزيرة ابو موسى، واعلن حاكم الشارقة في 29 تشرين الثاني 1971 بياناً قال فيه انه اضطر الى التوصل الى الترتيبات مع ايران، لتشارك في السيادة على جزيرة ابو موسى، في مواجهة التهديد الصريح بالاستيلاء على الجزيرة بالقوة، في حال عدم قبوله [58]، ولكن لم يتم التوصل الى اتفاقية بشأن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، اذ رفض حاكم راس الخيمة فكرة التنازل عن مطالبته بالسيادة في مقابل تعويض مالي [59].

وبعد فشل تسوية قضية الجزر بين ايران وحاكم راس الخيمة، وعلى الرغم من مذكرة التفاهم مع حاكم الشارقة، وفي الوقت الذي لم تكد معاهدات الحماية القائمة بين بريطانيا والامارات تنتهي، وكذلك لم يكد الانسحاب البريطاني الرسمي من الامارات قد تم بعد، حتى قامت ايران باحتلال الجزر الثلاث (ابو موسى، طنب الكبرى وطنب الصغرى)، في فجر يوم الثلاثاء 30 تشرين الثاني عام 1971 [60].

وفي نفس يوم الاحتلال الايراني لهذه الجزر ارسل حاكم راس الخيمة برقيات الى رؤساء وملوك الدول العربية، يستنجد بهم لمساعدته ضد هذا الاحتلال ولرد هذا العدوان عن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، باعتبارهما جزءاً لا يتجزء من امارة راس الخيمة، كما قدم مجموعة من الوثائق التي تؤيد عروبة الجزيرتين الى جامعة الدول العربية [61].

كان العراق من بين الدول الاكثر صلابة في موقفه تجاه الاحتلال، حيث جاء رد الفعل العراقي قوياً، وسرعان ما تغير موقف العراق نحو الامارات اذ اعلن العراق ان موقف الامارات العربية المتحدة كان سلبياً تجاه الاحتلال [62]، الامر الذي ادى الى حجب العراق اعترافه بدولة الامارات العربية المتحدة، وتعليق موافقته على قبولها في جامعة الدول العربية، باربعة شروط [63]:

1- ان تعلن امارة الشارقة نفياً رسمياً للاتفاقية (مذكرة التفاهم) التي وقعتها مع ايران بشأن جزيرة ابو موسى قبل الاحتلال بيوم واحد.

2- ان تعلن دولة الامارات رفضها لتلك الاتفاقية ومعارضتها الرسمية للاحتلال الايراني للجزر الثلاث.

3- تعليق اقامة علاقات دبلوماسية بين دولة الامارات وايران على شرط الانسحاب الايراني بكافة قواتها من الجزر الثلاث.

4- قيام دولة الامارات بتصفية مراكز النشاط المشتبه بها والخاصة بالحكومة الايرانية.

كما قررت الحكومة العراقية في يوم الاحتلال نفسه 30 تشرين الثاني 1971 قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ايران، وكذلك مع بريطانيا التي عدها المسؤولة عن الاحتلال، لعدم ايفائها بتعهداتها ومسؤوليتها بحماية هذه الجزر [64].

وفي اليوم نفسه قام وزير الخارجية العراقي انذاك مرتضى الحديثي باستدعاء سفراء الدول العربية في بغداد واعلمهم ان هذا الاحتلال يعد انتهاكاً صريحاً لحرمة السيادة العربية للجزر [65]، كما استقبل سفراء الاتحاد السوفيتي والصين وفرنسا واطلعهم على تفاصيل الاحتلال الايراني للجزر وناشدهم بابلاغ حكوماتهم من اجل العمل بدافع مسؤلياتها والتزاماتها الدولية عن طريق مطالبة ايران بسحب قواتها من الجزر ضماناً لامن وسلامة المنطقة وسيادتها [66].

وقد قدمت الحكومة العراقية مذكرتي احتجاج شديدتي اللهجة الى الحكومتين الايرانية والبريطانية تضمنت الاولى موقف العراق من احتلال الجزر وبين فيها ان ايران انتهكت بشكل صريح مبادئ ميثاق الامم المتحدة لان الجزر عربية بحكم الموقع والتاريخ، وطالبت بسحب قواتها من الجزر وانهاء احتلالها فوراً، في حين اكدت الثانية عدم التزام بريطانيا باحكام المعاهدات المعقودة بينها وبين امارات الخليج، وعدم تحملها لمسؤولياتها في الخروج من المنطقة دون اثارة احداث تؤثر على واقعها القومي، وحملت الحكومة البريطانية مسؤولية اقتطاع الجزر من الامارات وتسليمها الى ايران [67].

وكان للموقف العراقي صداه لدى الحكومة الايرانية لدرجة انها دعت السفير الايراني في القاهرة ~~السيد~~ مشرواني الى القول:"ان العراق يثير المشاكل ضد ايران التي هي حريصة على التفاهم معه، كما حاولت التفاهم مع حاكم راس الخيمة ولكن من يدفعونه حالوا دون ذلك" [68].

وطالب العراق كافة الدول العربية الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ايران وبريطانيا اثر هذا الاحتلال [69]، كما طالبت الدوائر الرسمية والشعبية في العراق هذا الطلب وارغام ايران على سحب قواتها من الجزر الثلاث عن طريق الامم المتحدة [70].

كما اصدرت الاحزاب والتنظيمات الوطنية في العراق بياناً شجبت واستنكرت فيه الاحتلال الايراني للجزر، واكدت فيه ان الاحتلال يستهدف عروبة الجزر ويسعى الى مرتكزات استعمارية ضد الحركات التحررية في الخليج العربي، واكد البيان ان هذا الاحتلال يهدف الى بناء موقع استراتيجي للمصالح الاستعمارية في المنطقة، مما يؤدي الى الاستحواذ على الموارد الطبيعية التي تحتويها اراضي الجزر الثلاث (ابو موسى، طنب الكبرى وطنب الصغرى) [71].

وفي اليوم الثاني من الاحتلال الايراني للجزر الثلاث بعث الرئيس العراقي انذاك احمد حسن البكر، برقية جوابية عاجلة الى حاكم راس الخيمة جواباً على البرقية التي بعثها الثاني اليه بعد احتلال الجزر، اكد فيها موقف العراق الرسمي واشاد بموقف حاكم راس الخيمة لمواجهة الاحتلال الايراني للجزر، قال فيها:" ان نداءكم القومي الى ملوك ورؤساء العرب اوضح حقيقة الموقف الناجم عن العدوان الايراني... ان وقفتكم الوطنية الشجاعة في وجه المعتدين الغاصبين واستشهاد ابناء شعبنا من اجل صد هذا العدوان والدفاع عن ارضهم الخيرة كان درساً في الوطنية والتضحية... سنقف واياكم وجماهير الامة الى ان تتحرر جزرنا العربية من المعتدين الغاصبين..." [72].

كما اكد وزير الاعلام العراقي شفيق الكمالي من ان العراق يرفض رفضاً قاطعاً هذا الاحتلال، وان الهدف منه هو لابقاء منطقة الخليج تحت رحمة الامبريالية، ولتبقي اقتصاداتها تحت سيطرة الاحتكارات التي ارادت سرقة المصادر الوطنية، كما عرض العراق على دولة الامارات استعداده لتحرير الجزر الثلاث من الاحتلال الايراني بالقوة، إلا ان الامارات رفضت ذلك حتى تتجنب المنطقة من ويلات الحرب[73].

وبناء على طلب العراق وبعض الدول العربية عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً استثنائياً وطارئاً لبحث الاحتلال الايراني للجزر، وذلك في يوم 6 كانون الاول عام 1971، وفي الاجتماع طلب العراق ادانة الاحتلال ودعا الى قطع العلاقات مع ايران وبريطانيا واتخاذ موقف موحد في الامم المتحدة ازاء هذا الاحتلال[74].

ولم يكتف العراق بالدفاع عن الجزر الثلاث في جامعة الدول العربية وعلى مستوى الوطن العربي، بل دعا العراق الى عقد اجتماع طارئ لمجلس الامن الدولي، من خلال مندوبه لدى الامم المتحدة (طالب شبيب) للنظر في قضية الاحتلال الايراني للجزر، وبناء على ذلك قام مجلس الامن الدولي خلال الجلسة رقم (1610) التي عقدت في 9 كانون الاول 1971 بمناقشة القضية، بعد ان وجه الدعوة الى الدول الاربع وعلى راسها العراق، فضلاً عن دعوة دولة الامارات وايران والكويت للمشاركة في مناقشة القضية وجرت مناقشات حادة بين الوفدين العربي والايراني حيث قدم كل طرف حججه واسانيده القانونية والتاريخية، كما شجب العراق ومعه الدول العربية الاحتلال من خلال تلك الاجتماعات[75].

وبعد ان قامت الحكومة العراقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ايران، غادرت البعثة الدبلوماسية الايرانية العراق في يوم 16 كانون الاول 1971 [76].

اما على المستوى الشعبي استنكرت نقابة المعلمين العراقيين الاحتلال الايراني للجزر الثلاث، كما عقد اتحاد المحاميين العرب اجتماعاً استثنائياً في بغداد في منتصف كانون الاول 1971 واصدر بياناً استنكر فيه هذا الاحتلال [77].

وكان لوسائل الاعلام والصحافة العراقية دور في دعم الامارات، من خلال اثارة الاحتلال الايراني، وشجب واستنكار العدوان، والتوعية بمخططات ايران واطماعها التوسعية، وتحريك الرأي العام العالمي لكسب تأييد الحق العربي بهذه الجزر، ونشرت اخباراً ومقالات تدعم الموقف العربي وردود الافعال العربية والدولية للاحتلال الايراني للجزر [78].

وكأجراء تعبوي من قبل الحكومة العراقية خرجت الجماهير في بغداد وبعض المحافظات الى الشارع في مسيرات ومظاهرات

حاشدة في كانون الاول 1971 معبرة عن احتجاجها على الاحتلال الايراني للجزر الثلاث، وطالبت الجماهير بقبول تطوعها للقتال ضد القوات الايرانية وتحرير الجزر الثلاث [79].

ثالثا: موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من التطورات السياسية في العراق

1- موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من قرار تأميم النفط العراقي 1972:

بعد اتخاذ كل الاجراءات السياسية والاقتصادية والمالية وتأمين الدعم الداخلي والخارجي، واجراء مفاوضات طويلة مع الشركات الاجنبية للنفط من اجل زيادة حصة العراق من ثرواته الطبيعية، وبعد فشل الحكومة في الوصول الى نتائج مرضية مع هذه الشركات المنتجة للنفط في العراق، قررت المضي قدماً بتأميم النفط واصدرت قانون رقم (69) لعام 1972 في الاول من حزيران من العام نفسه، امم فيه عمليات شركة نفط العراق المحدودة، واحتوى القانون على عشرة مواد اهمها هي انشاء شركة حكومية تسمى (الشركة العراقية للعمليات النفطية) والتي كانت عملها الإشراف على ادارة شركة نفط العراق المؤممة واستلام الموجودات والوثائق من الاخيرة، كما كلفت لجنة للاشراف على عملية الاستلام واعلن القانون عن استعداد الحكومة العراقية تعويض الشركة المؤممة بعد حسم نسبة الضرائب والاجور المحلية بالاضافة الى الاضرار التي لحقت بالعراق، وتم الاقرار بنشر القانون في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذ المفعول اعتباراً من تاريخه في الاول من حزيران 1972، وكان لتأميم النفط بداية لنهاية سيطرة الاحتكارات النفطية للشركات الاجنبية [80].

حظي قرار الحكومة العراقية بتأميم النفط العراقي بتأييد عربي واقليمي واسع النطاق على المستويين الرسمي والشعبي وعدت الدول العربية هذه الخطوة العراقية الجريئة تغير باتجاه بوصلة الصناعة النفطية العراقية من جهة الشركات الاجنبية المرتبطة باقتصاد الدول الصناعية الرأسمالية، الى جهة القطاع الوطني الهادف والذي يخضع لمتطلبات الاقتصاد الوطني العراقي، واكدت الدول العربية والخليجية دعمها للعراق [81]،

وكانت اولى خطوات هذا الدعم تلك الاجراءات التي جاءت في المؤتمر العربي الثامن للنفط والذي عقد في الجزائر في اواخر شهر ايار ومطلع حزيران 1972، حيث اعلنت (11) دولة عربية مشاركة في المؤتمر وقوفها الى جانب العراق ودعمه في قراره بتأميم نفطه، واستعدادها لتقديم كل الخبرات والمساعدات الضرورية واللازمة لمواجهة اي ظرف محتمل [82].

جاء ذلك في كلمات القاءها رؤساء وفود الدول في جلسة استثنائية عقدها المؤتمر في يوم الجمعة 2 حزيران، برئاسة عبد السلام بلعيد، وزير الصناعة والطاقة الجزائري، ومنها مثلاً كلمة رئيس وفد دولة الامارات العربية المتحدة للحكومة العراقية، حيث قال "ان الخطوة التي مارستها حكومة العراق هي خطوة حاسمة وحازمة ومن صميم مصلحة الشعب العراقي والامة العربية" [83].

كما اصدر عدد من دول الخليج بيانات اكدوا فيها وقوفهم الى جانب الحكومة العراقية ومساندتها في جميع ما تتخذه من قرارات لحماية حقوقها النفطية، ففي 6 حزيران 1972 اعلن مجلس وزراء ابو ظبي تأييده للاجراءات والخطوات التي اتخذها العراق [84]، كما عبرت امارة دبي عن تأييدها المطلق لهذه الخطوة، واعلنت استعدادها بوضع كافة امكاناتها وطاقاتها لدعم العراق، وذلك على لسان الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، ولي عهد امارة دبي ووزير المالية في دولة الامارات آنذاك، والذي اعلن ذلك باسم الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة [85].

وابدى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات، خلال لقائه مبعوث الرئيس العراقي احمد حسن البكر، تفهماً تاماً لموقف العراق ولكافة التطورات التي احاطت بقرار التأميم، واعلن تأييده التام لموقف العراق، ولجميع الخطوات التي اتخذها العراق والتي سيتخذها تجاه شركات النفط الاجنبية [86].

كما اعلن الشيخ خليفة بن زايد ولي العهد نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة الاماراتي، وقوف ابو ظبي حكومةً وشعباً الى جانب العراق في هذه الخطوة، واعرب خلال استقباله للسفير العراقي في دولة الامارات العربية المتحدة،

السيد توفيق المؤمن، تمنياته للعراق، قائلاً:" ان الواجب يحتم علينا دعم اخواننا في العراق وتمتين العلاقات والروابط الاخوية بين شعبينا" [87].

واكد مانع سعيد العتيبة وزير النفط والصناعة لدولة الامارات حق العراق في تأميم شركات النفط العاملة في اراضيه، وحق كل دولة في ممارسة هذا العمل داخل اراضيها، كما اكد على مساندة دولة الامارات للعراق وتأييده تأييداً كاملاً في الحصول على كافة حقوقه الوطنية [88].

وبلا شك كان تقف وراء هذه المواقف المؤيدة والمساندة للعراق مصالح هذه الدول الاقتصادية، فضلاً عن تصاعد المد القومي والوطني في الوطن العربي في تلك الفترة بحيث لم تستطع اي حكومة الوقوف بوجهه، كما شجع قرار تأميم النفط العراقي الحكومات الخليجية للاتجاه الى التشدد مع شركات النفط في مفاوضاتها حول مطالب المشاركة، وتحذير هذه الشركات من ان القضية لم تعد تتحمل المماطلة، ولا بد من تقديم بعض التنازلات للتخفيف من حدة ضغوط الجماهير والشعوب المؤيدة لقرار العراق، على حكومات هذه الدول، فقد اصدرت السعودية في 10 تموز 1972 بياناً اكدت فيه تصميم الحكومة بالتعاون مع منظمة اوبك [89] على اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بتحقيق مطالبها، واعلنت بعض الدول الخليجية من ضمنها الامارات العربية المتحدة تأييدها لها، وانها سوف تتخذ وسائل اكثر فعالية كحكومات ذات سيادة في التصرف بثرواتها النفطية في حال عدم التوصل الى اتفاق معقول مع الشركات الاحتكارية، التي عليها ان تلبي مطالب دول الخليج العربي، اذا ارادت المحافظة على مصالحها في منطقة الخليج بعد ان امم العراق نفطه وظهرت بوادر التغيرات المحتملة في عدة دول نفطية [90].

وبعد مفاوضات طويلة بين دول الخليج العربي، والشركات الاحتكارية حول مبدأ المشاركة شعرت هذه الشركات باصرار المفاوضيين الخليجيين على مطاليبهم وقوتهم المستندة على قرار التأميم العراقي، واخضاعه لتلك الشركات المطالبة، وخشيت من ان تحذو حذو العراق في تأميمه لنفطه، فوافقت على مبدأ المشاركة مع دول الخليج العربي بنسبة (25%) من كل امتياز، ثم ترتفع الى نسبة (51%) في عام 1982، ووافقت معظم دول الخليج على تلك النسب ووقعت على اتفاقية المشاركة تلك تباعاً بعد توقيع السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة عليها في 20 كانون الاول 1972 [91].

2- موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من ازمة الصامتة 1973:

ان منطقة الخليج العربي كانت مليئة بالمشاكل الحدودية والتي كانت من اهم الاخطار التي تهدد العلاقات الدولية في المنطقة بشكل عام والعلاقات العراقية الخليجية بشكل خاص، واهم هذه المشاكل هي المشاكل الحدودية بين العراق والكويت، وهناك امتدادات تاريخية طويلة لهذه المشكلة، ولعل ازمة الصامتة عام 1973 كانت من اهم الاحداث التي اثرت على العلاقات العراقية الخليجية بشكل عام والعراقية الكويتية على وجه الخصوص حتى ذلك الوقت [92].

ظهرت هذه الازمة بعد سلسلة من الاتصالات الرسمية التي جرت بين وزراء خارجية كل من العراق والكويت لبحث مسألة الحدود بين الدولتين، وكانت آخر تلك الاتصالات في 27 شباط 1973 عندما قام وزير الخارجية الكويتي بزيارة بغداد بناء على دعوة موجهة من الجانب العراقي لانهاء مشكلة الحدود، دون الوصول الى اي حل او اتفاق، اذ كان موقف العراق واضحاً حيث لم يوافق على ترسيم الحدود وفقاً للاسس التي تدعى بها الكويت كون جزيرتي وربة وبوبيان والشريط المقابل لهما يقعان ضمن الاراضي الكويتية [93].

وترجع اسباب الازمة في معظم الاحوال الى المشكلة الحدودية بين العراق والكويت، وغموض الاتفاقيات الحدودية التي جرت على يد الساسة البريطانيين [94]، حيث تركزت الازمة حول مسألة الحدود البرية والبحرية، ومسائل التهريب التي تفشت عبر الحدود ووسائل مكافحتها [95]، وكانت المنطقة التي ظهرت فيها الازمة تشمل اربعة اقسام، فالقسم الاول منها يمتد على طول وادي الباطن، لان اتفاقية الحدود بين الدولتين كانت قد سمت الوادي خطاً فاصلاً دون ان تذكر تبعيته لاي من الطرفين [96].

والقسم الثاني هو نقطة جنوب صفوان، حيث تذكر اتفاقية عام 1932 ان الحدود الكويتية تبدأ بعد ميل واحد من اخر نخلة، جنوب صفوان، ومن الواضح ان هذا ليس تحديداً دقيقاً، لان بقاء النخل في منطقة ما لا يشكل وضعاً ثابتاً فهو لا يدوم في نفس المنطقة بمرور الزمن، اما القسم الثالث فهو المتعلق بالمنطقة الممتدة من صفوان وحتى البحر، على مسافة (8) كيلومترات تقريباً، ويقع مركز الصامتة الذي تفجرت الازمة بسببه في هذا القسم، اما القسم الرابع فيتعلق بالمياه الاقليمية والمطالبة العراقية بحق استخدام جزيرتي وربة وبوبيان، لمناورات اسطوله في الخليج العربي [97].

وقعت الازمة عندما هاجمت وحدات من الجيش العراقي في يوم 20 اذار 1973 مركز شرطة كويتي في منطقة الصامتة الحدودية والتي تقع الى شمال شرق الكويت، ونقطة حدود ام قصر، وقتلت عدد من الجنود الكويتيين [98]، وعلى الفور بدأت الحكومة الكويتية باتخاذ اجراءات رسمية، فاجتمع مجلس الوزراء في اليوم نفسه للازمة واتخذ بعض الاجراءات السياسية والاحترازية كاعلام جامعة الدول العربية، واغلاق الحدود مع العراق، كما اجتمع مجلس الدفاع، وشكل غرفة عمليات لمتابعة الموقف واتخذ بعض التدابير لرفع الجاهزية العسكرية الكويتية لمواجهة تصاعد الموقف [99].

كما قامت الحكومة الكويتية بعدة اجراءات ضد العراقيين المتواجدين في الكويت، والذين كانوا يبلغ عددهم حوالي (30) الف عراقي وقت الازمة، منها اعتقال عدد كبير منهم، كما ان حرس الحدود الكويتي بدأ يرفض اعطاء تاشيرات دخول للرعايا العراقيين [100].

وردت الحكومة العراقية من جانبها بان ما قامت به القوات العراقية هو رد فعل طبيعي لرد الاعتداء من قبل الجانب الكويتي، حيث اصدرت وزارة الداخلية العراقية بياناً اوضحت فيه وجهة النظر العراقية، واكدت ان الاعتداء وقع اصلاً من قبل القوات الكويتية عندما كانت القوات العراقية تمارس تدريباتها داخل الاراضي العراقية ومن ضمنها المنطقة التي وقعت فيها الازمة، مما اضطرها للرد والسيطرة على المواقع الحدودية [101]، وهكذا يبدو ان كل طرف كان يتهم الطرف الاخر بانه هو الذي بادر بالاعتداء.

ومنذ بداية الازمة تحركت الدول العربية لتطويقها ومنع توسعها وابدت رغبتها في التوسط بين العراق والكويت لانهاء هذه الازمة [102]، ولكن العراق كان يرفض الوساطة في موضوع كهذا في البداية واشار الى ان المسألة تحل دون وساطات، وانها لا تستحق هذه الإثارة الكبيرة، وطالب بعقد اجتماع عراقي كويتي لحل القضية، كما طالب بضرورة الغاء الكويت اجراءاتها ضد العراق كغلق الحدود واعتقال العراقيين وغيرها، اما الكويت وموقفها من الوساطة فانها تبدو هي التي عملت عليها، اذ ارسل امير الكويت رسائل عاجلة الى ملوك ورؤساء الدول العربية يطلب منهم التدخل لحل الازمة وحسم الموضوع [103].

وبعد تدخل اطراف عربية وخليجية عديدة تم الاتفاق على انهاء الازمة وعلى ان يرسل العراق وفداً الى الكويت لاستكمال بحث تخطيط الحدود النهائية بين الدولتين، وتم انسحاب القوات العراقية من مواقعها في منطقة الصامتة في 2 نيسان 1973 اي ان تلك الازمة استمرت حوالي اسبوعين [104]، وبذلك يمكن ان يقال عنها انها لم تكن ازمة كبيرة، حتى كان ظاهرها يبدو مجرد حادث اعتيادي يقع على حدود دولتين مجاورتين تفصلهما عن بعضهما حدود مشتركة لم يتم الاتفاق على اجزاء منها بصورة نهائية في تلك المنطقة، إلا ان الاوساط الكويتية روجتها وضخمتها لكسب الرأي العربي والعالمي [105].

تباينت مواقف الدول العربية والخليجية من هذه الازمة، فقد كان الموقف السعودي هو الاشد بين هذه المواقف ضد العراق، اذ اعلنت تأييدها المطلق للكويت، وعرضت على الجانب الكويتي استعدادها لتقديم المساعدات العسكرية اذا توغلت القوات العراقية اكثر في الاراضي الكويتية، كما ارسلت السعودية عدة الاف من قواتها الى منطقة حفر الباطن السعودية على الحدود مع الكويت [106].

اما دولة الامارات العربية المتحدة، فقد انفردت عن بقية الدول الخليجية التي وقفت الى جانب الكويت، اذ انها اتخذت

موقفاً اكثر مرونة في محاولة منها لانهاء الازمة وتقريب وجهات النظر بين كلا الطرفين [107]، فارسلت وزير خارجيتها احمد خليفة السويدي في 21 اذار 1973 الى العراق تطالب بضرورة تهدئة الموقف وانهاء المشكلة بالطرق السلمية [108].

كما ناشدت دولة الامارات دولتي العراق والكويت بضبط النفس والحرص على تسوية اية خلافات بينهما بالوسائل الودية، وخاصة في تلك المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية [109]، حيث اصدر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان تصريحاً حول هذه الازمة، اكد فيه على ضرورة عودة الحالة على الحدود العراقية الكويتية الى ما كانت عليه قبل بدء الازمة لانها تساعد على خلق جو هادئ بالتفاهم، وعلى الوصول الى حل لهذه المشكلة بما يحقق العدالة وسيادة كل دولة على اراضيها [110].

وكما هو واضح فان موقف دولة الامارات قد اختلف عن مواقف بقية دول الخليج العربي، وربما يعود ذلك الموقف من الجانب الاماراتي الى العلاقات المتوترة السائدة بينها وبين السعودية حول واحة البريمي آنذاك، ولكسب تأييد العراق من النزاع على الواحة [111]، فضلاً عن ذلك حاولت الامارات اعطاء انطباعاً بان حكامها يتخذون سياسات اكثر حكمة وتعقل في الازمات.

3- موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من اتفاقية الجزائر 1975:

تم توقيع هذه الاتفاقية بين العراق وايران في يوم 6 اذار 1975، بعد ان توسط الرئيس الجزائري هواري بومدين بين الدولتين، اثناء انعقاد مؤتمر قمة الجزائر للدول العربية المنتجة للنفط، في العاصمة الجزائرية، وجرت مفاوضات عديدة بين الجانبين العراقي والايراني من اجل وضع بنود الاتفاقية موضع التطبيق، وخاصة ما يتعلق بتخطيط الحدود البرية والنهرية وتثبيت دعائم الحدود، وعدم دعم ومساندة الحركة الوطنية الكوردية في العراق والسيطرة عليها [112].

فقد استطاع العراق بعد توقيعه هذه الاتفاقية مع ايران ان يؤدي دوراً اكثر فاعلية في الداخل الخليجي، حيث انهت الاتفاقية عزلة العراق في المنطقة [113]، اذ اعطى هذا التقارب العراقي الايراني صورة اقل راديكالية عن الايدولوجيا العراقية الحاكمة بالنسبة لحكومات الدول الخليجية، وفتح المجال امام علاقات التعاون بين العراق وهذه الدول بشكل اكبر من قبل [114].

رحبت دولة الامارات العربية المتحدة بهذه الاتفاقية ووقفت موقفاً ايجابياً منها، اذ جاء في تصريح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بشأن اتفاقية الجزائر، قوله:" ان التوصل الى اتفاق شامل بين العراق وايران لحل النزاع بينهما خطوة هامة لتحقيق الاستقرار والامن في ربوع المنطقة، وانجاز هام لتعزيز الوحدة بين الدول المنتجة للنفط والحفاظ على مكاسبها، واننا نتطلع دائماً الى تحقيق التقارب بين العراق وايران لما يؤدي الى تعزيز التقدم لشعوب المنطقة باسرها" [115].

كما وصفت وزارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة هذه الاتفاقية بانها خطوة مهمة لحفظ امن وثبات المنطقة[116]، وقام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بزيارة طهران عام 1975، واثناء الزيارة اجرى مباحثات مع الشاه مُحَمَّد رضا بهلوي تضمنت العلاقات بين الدولتين والقضايا المتعلقة بامن واستقرار الخليج العربي، مهنئاً بعقد الشاه اتفاقية الجزائر مع العراق [117].

وشهدت العلاقات الاماراتية العراقية تحسناً ملحوظاً في المدة التي اعقبت توقيع اتفاقية الجزائر، جسدتها الزيارات المتبادلة بين الدولتين على كافة الاصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية خلال السنوات اللاحقة من عقد السبعينيات [18].

الخاتمة

اثبتت الدراسة بان الاهتمام العراقي بالشأن الخليجي يرجع الى وقت مبكر، نظراً للاهمية الاستراتيجية التي كانت يشكلها هذه المنطقة للعراق، فبعد الاعلان عن الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج عام 1968، حاول العراق التحرك باتجاه امارات الخليج وتحسين علاقاته مع هذه الامارات، وذلك لمواجهة التطورات التي كانت قد تحدث من ايران، جراء ذلك الانسحاب، ومحاولتها ملء الفراغ العسكري في المنطقة، وكان للعراق مشاكل مستمرة وكثيرة مع ايران، ويعتبر العراق منافسها

الوحيد في المنطقة في ذلك الوقت، وبذلك فقد ركز العراق على حل المشكلات التي تواجهه، وتواجه دول الخليج، والمتعلقة مع ايران حصراً، كونه مصدر القلق المشترك بينهما، وبناءً عليه اعلن العراق دعمه للامارات والوقوف الى جانبها، ومساعدة ومساندة اتحادها.

كما تبينت بان العلاقات بين العراق ودولة الامارات قد اتسمت خلال مرحلة السبعينات من القرن الماضي بالايجابية بصورة عامة، واتضحت تلك العلاقات من خلال مواقف العراق من القضايا الاماراتية، وبالعكس، مثل دعم العراق ومساندته لقيام الاتحاد في البداية، كما وقف العراق موقفاً واضحاً من قضية الجزر الثلاث التي احتلتها ايران عام 1971، حيث بادرت الحكومة العراقية الى اتخاذ سلسلة من الاجراءات وصفت بكونها الاشد والاقوى في المواقف العربية تجاه ذلك الاحتلال، وكان للعراق دور في ايصال قضية الجزر للمحافل العربية والدولية، وفي المقابل وقفت دولة الامارات موقفاً ايجابياً من القضايا السياسية في العراق، واتبعت سياسة الحكمة والتعقل تجاهها، نظراً لحاجتها الماسة لعلاقة قوية مع العراق في تلك الفترة.

الهوامش

(1) مر اتحاد الامارات بعدة مراحل خلال الفترة 1968-1971 منها الاتحاد الثنائي بين اماراتي ابو ظبي ودبي، تم الاتحاد التساعي، واخيراً الاتحاد السباعي الذي تتكون منه دولة الامارات العربية المتحدة اليوم، للمزيد من التفاصيل عن نشوء وقيام دولة الامارات العربية المتحدة واستقلالها، ينظر: خالد بن مُحَمَّد مبارك القاسمي، التطور التاريخي لقيام دولة الامارات العربية المتحدة، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2009؛ مريم قسمية، التجربة الوحدوية للامارات العربية المتحدة 1971- 2010م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة مُحَمَّد خيضر (بسكرة)، الجزائر، 2016.

(2) احمد شوقي عبد مجيد، احمد زكريا الشلق، التطورات العامة في الخليج العربي قبل عام 1971 سياسة ملئ الفراغ الذي احدثه الانسحاب البريطاني في الخليج العربي عام 1968 – 1971، مجلة الخليج العربي، مج47، ع3-4، جامعة البصرة، كانون الاول 2019، ص93.

(3) مُحَمَّد ابو الحديد، الحركة الوحدوية في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، السنة5، ع15، القاهرة، كانون الثاني 1969، ص152.

(4) ابراهيم خليل العلاف، التطورات الداخلية في الامارات العربية المتحدة ودور الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في وضع اسس الدولة الحديثة 1945- 1971، مجلة دراسات اقليمية، السنة4، ع7، كانون الثاني 2007، ص ص40-41.

(5) بشار فتحي جاسم العكيدي، العلاقات العراقية – الاماراتية 1968 – 1971، مجلة دراسات اقليمية، السنة 12، ع37، جامعة الموصل، تموز 2018، ص ص220-221.

(6) بشار فتحي جاسم العكيدي، المصدرالسابق، ص222.

(7) الشيخ صقر بن سلطان القاسمي: ولد في الشارقة عام 1924، وكان شاعراً وقد عرف بتوجياته القومية، وتولى مقاليد الحكم في امارة الشارقة عام 1951، واستمر حكمه الى 24 حزيران 1965 عندما اطاح به البريطانيون وتم تعين ابن عمه بدلاً منه، وبعد ذلك استقر في مصر، وفي عام 1972 عاد الى امارته وقام بمحاولة انقلابية لاسترجاع حكمه قتل فيها الشيخ خالد حاكم الشارقة، واعتقل الشيخ صقر ونفي من البلاد، وعاش في مصر حتى وفاته عام 1993. ينظر: شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)، متاح على الرابط: https://www.m.marefa.org ، تاريخ الزيارة 31 كانون الثاني 2022.

(8) الشيخ خالد بن مُحَمَّد القاسمي: ولد عام 1927 في الشارقة، وتولى حكم امارة الشارقة عام 1965 بعد ابن عمه صقر بن سلطان القاسمي، واستمر في منصبه حتى عام 1972، وكان له دور كبير في نهضة الامارة حيث شهدت تطوراً وتقدماً ملحوظاً في عهده، كما شارك الشيخ خالد في مباحثات اتحاد الامارات السبع، وقد قتل على يد ابن عمه الشيخ صقر بن سلطان القاسمي في يوم 24 كانون الثاني عام 1972. ينظر: وزارة شؤون الرئاسة، الارشيف الوطني الاماراتي، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.na.ae ، تاريخ الزيارة 31 كانون الثاني 2022.

(9) وليد عمر خلف، سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق 1981 – 2003م، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2019، ص30.

(10) نقلاً عن: بشار فتحي جاسم العكيدي، المصدرالسابق، ص220.

(11) F.C.O., 8/46: "Iraq and the Trucial States" From the Foreign Office To British Chanceries, No. 10638/14/67, 28 November, 1967, p.17.

(12) للمزيد من التفاصيل عن الانسحاب البريطاني، ينظر: زهير قاسم مُحَمَّد السامرائي، الموقف العربي والاقليمي من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968-1971، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2005.

(13)نقلاً عن: مُحَمَّد جاسم مُحَمَّد، العلاقات العراقية الخليجية 1958 – 1978، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1980، ص243.

(14)المصدرنفسه، ص243.

(15)نقلاً عن: بشار فتحي جاسم العكيدي، المصدرالسابق، ص222.

(16)للتفاصيل عن حزب البعث العربي الاشتراكي واصوله وظهوره وتطوره، ينظر: شبلي العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ج1-2، ط6، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986.

(17)وليد عمر خلف، المصدرالسابق، ص ص30-31.

(18)الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان: ولد عام 1918، في قصر الحصن (قصر الحاكم) في مدينة العين التابعة لامارة ابو ظبي، وهو الابن الرابع للشيخ سلطان بن زايد آل نهيان، الذي حكم الامارة بين عامي 1922-1926، نشأ وترعرع الشيخ زايد بدوياً ضمن مفهوم القبيلة واطارها وتقاليدها، وفي عام 1946 عين حاكماً لمدينة العين وبذلك قد اكتسب خبرة ادارية وسياسية، وفي عام 1966 تولى حكم امارة ابو ظبي بعد تنازل اخيه الشيخ شخبوط بن سلطان عن حكم الامارة له، وبذلك اصبح الحاكم الرابع عشر في سلسلة حكام آل نهيان، ولعب دوراً كبيراً في تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة حيث كان اول شخص بادر في محاولة اتحاد الامارات، وبعد اعلان قيام دولة الامارات العربية المتحدة عام 1971 تم انتخابه كأول رئيس للدولة الجديدة، واستمر في منصبه حتى عام 2004، وقد توفي في 11 شباط 2004. ينظر: احمد يونس زويد الجشعمي، السياسة الداخلية للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2010؛ حمدي تمام، زايد بن سلطان آل نهيان القائد والمسيرة، ط3، مؤسسة الاتحاد، ابو ظبي، 2001.

(19)F.C.O., 8/1579: "IRAQI ACTIVITIES IN THE TRUCIAL STATES" From Political Agency To Bahrain Residency, Chanceries Tehran, Dubai 5 January, 1971, p.22.

(20)احمد شوقي عبد مجيد، احمد زكريا الشلق، المصدرالسابق، ص ص93-94.

(21)F.C.O., 8/1579: Telegram From H.M Political Agency To Ruler of Ajman, No. 3/12, Dubai, 20 November, 1969.

(22)ابراهيم خليل العلاف، المصدرالسابق، ص44.

(23)F.C.O., 8/1579: "VISITS BY IRAQIS", From British Residency, No. 3/4, Bahrain, 19 June, 1971.

(24)بشار فتحي جاسم العكيدي، المصدرالسابق، ص ص222-223.

(25)مُحَمَّد جاسم مُحَمَّد، المصدرالسابق، ص ص283-284.

(26)نقلاً عن: جريدة الثورة، بغداد، بتاريخ 10 ايلول 1970.

(27)المصدرنفسه، بغداد، بتاريخ 1 تموز 1970.

(28)احمد حسن البكر: ولد في تكريت عام 1914، واكمل دراسته الابتدائية فيها، ثم دخل دار المعلمين في بغداد وتخرج منها عام 1932، ثم التحق بالكلية العسكرية عام 1938 وتخرج منها برتبة ملازم ثاني ليعمل ضابطاً، ثم تدرج في المناصب العسكرية حتى وصل الى رتبة عقيد عام 1958، وساهم في انقلاب تموز 1958، وبعد الانقلاب عين عضواً في المجلس العرفي العسكري، واصبح عضواً في لجنة عسكرية سرية لوضع ترتيبات انقلاب ضد عبدالكريم قاسم، وفي 8 شباط 1963 اصبح رئيساً للوزراء وعضواً في القيادة القطرية، وشارك في انقلاب 18 تشرين الثاني 1963، وعين نائباً لرئيس الجمهورية، ثم اعتقل في ايلول عام 1964 بتهمة التآمر لقلب النظام ضد عبدالسلام عارف، وتمكن من الانقلاب في 17 تموز 1968 مع مجموعة اخرى من الضباط، واصبح رئيساً للجمهورية، واستمر في منصبه حتى 16 تموز 1979، وتوفي في بغداد عام 1982، ودفن فيها. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، ط2، المؤسسة العربية، بيروت، 1985، ص ص92-93؛ حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدرالسابق، ص ص51-52.

(29)نقلاً عن: جريدة الثورة، بغداد، بتاريخ 9 تموز 1969؛ وزارة شؤون الرئاسة، الارشيف الوطني الاماراتي، نشرة الرصد، 28 تموز 1969.

(30)احمد شوقي عبد مجيد، احمد زكريا الشلق، المصدرالسابق، ص94.

(31)زهير قاسم مُحَمَّد السامرائي، المصدرالسابق، ص71.

(32)نقلاً عن: زهير قاسم مُحَمَّد السامرائي، المصدرنفسه، ص71.

(33)بشار فتحي جاسم العكيدي، المصدرالسابق، ص222.

(34)وليد عمر خلف، المصدرالسابق، ص31.

(35)تكونت الاتفاقية من (4) مواد، نصت المادة الاولى على ان تسود العلاقات بين الدولتين روح الصداقة الوثيقة، وعلى ان يتم التشاور معاً حول المسائل التي تهمهما سويا عند الحاجة لذلك، ونصت المادة الثانية على ان يشجع الطرفان تعاونهما في ميادين التعليم والعلوم والثقافة طبقاً للترتيبات التي يتفق عليها بينهما، اما المادة الثالثة جاءت خاصة للحفاظ على العلاقات التجارية بينهما، في حين نصت المادة الرابعة على ان يجري العمل بهذه المعاهدة اعتباراً من تاريخ توقيعها. للمزيد، ينظر:

F.C.O., 1016/903, "PREPARATIONS FOR UAE INDEPENDENCE", No.1/24, 2Desember 1971

(36)جريدة الثورة، بغداد، بتاريخ 7 كانون الاول 1971؛ وليد عمر خلف، المصدرالسابق، ص33.

(37)مُحَمَّد جاسم مُحَمَّد، المصدرالسابق، ص ص286-287.

(38)وزارة شؤون الرئاسة، الارشيف الوطني الاماراتي، نشرة الرصد، 9 اذار 1972.

(39)حسين كامل جابر الشاهر، دولة الامارات العربية المتحدة وعلاقاتها الخليجية 1971 – 1981، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، 2007، ص195.

(40)المصدرنفسه، ص ص195-196.

(41)للتفاصيل عن الموقع الجرافي للجزر، ينظر: خالد بن مُحَمَّد القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1997، ص ص19-28؛ احمد جلال التدمري، الجزر العربية الثلاث "دراسة وثائقية"، مطبعة رأس الخيمة الوطنية، رأس الخيمة، 2000، ص ص65-70؛ خالد راكان فهاد الخريشا، النزاع الايراني الاماراتي حول جزر طنب الصغرى، طنب الكبرى، ابو موسى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، عمان، 2003، ص ص9-12.

(42)مُحَمَّد ولد صدقي، النزاع الاماراتي الايراني حول الجزر الثلاث طنب الكبرى – طنب الصغرى – ابو موسى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان، 2008، ص ص47-48؛ خليل ابراهيم الجسمي، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابوموسى)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2013، ص85.

(43)نقلاً عن: احمد جلال التدمري، المصدرالسابق، ص65.

(44)خليل ابراهيم الجسمي، المصدرالسابق، ص85؛ احمد جاجان عباب، الابعاد الجيوبولوتيكية للنزاع الاماراتي – الايراني حول الجزر العربية الثلاث، مجلة آداب الفراهيدي، ع13، جامعة تكريت، كانون الاول 2012، ص208.

(45)مُحَمَّد عبدالقادر فالح البشابشة، النزاع الاماراتي الايراني حول الجزر الثلاث: ابو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى (1971-1992)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة اليرموك، الاردن، 2006، ص24؛ تاج الدين جعفر الطائي، استراتيجية ايران اتجاه دول الخليج العربي، دار مؤسسة رسلان، دمشق، 2013، ص ص85-86.

(46)احمد جاجان عباب، المصدرالسابق، ص208.

(47)مفتاح عمر منصور، المواقف الاقليمية والعالمية تجاه تطورات النزاع الاماراتي الايراني حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى خلال عامي 1971 و1992، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة التحدي، ليبيا، 2006، ص5.

(48)تاج الدين جعفر الطائي، المصدرالسابق، ص86؛ نواف وبدان سلمان الجشعمي، النزاع العربي الايراني للجزر الاماراتية الثلاث: ابو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان، 2006، ص6؛ مُحَمَّد ولد صدقي، المصدرالسابق، ص45.

(49)خليل ابراهيم الجسمي، المصدرالسابق، ص105.

(50)خالد بن سلطان بن زايد آل نهيان، الجزر الثلاث إدارة الصراعات الممتدة في الخليج، ترجمة: بشير ابو القرايا، هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة، ابو ظبي، 2014، ص42؛ مفتاح عمر منصور، المصدرالسابق، ص9؛ صبا حسين مولى، العلاقات الإماراتية – الإيرانية 1971 – 2000، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مج10، ع1، جامعة بابل، 2020، ص406.

(51)للتفاصيل حول جذور الاطماع والادعاءات الايرانية في الجزر الثلاث، ينظر: مُحَمَّد نصر مهنا، دليل الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والاقليمية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، [د. ت]، ص ص472-477؛ مُحَمَّد ولد صدقي، المصدرالسابق، ص ص55-71؛ ظافر ناظم سلمان، انيس مُحَمَّد حسن الكليدار، النزاع الاماراتي – الايراني حول الجزر العربية الثلاث – المسار والتطورات– ، مجلة دراسات دولية، ع17، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تموز 2002، ص ص44-50.

(52)فؤاد عاطف العبادي، السياسة الخارجية الايرانية وأثرها على أمن الخليج العربي (1991 – 2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2012، ص93؛ صبا حسين مولى، المصدرالسابق، ص408؛ نور احمد مُحَمَّد القطاونة، الوسائل السلمية والخلاف الايراني الاماراتي حول الجزر العربية الثلاث، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2021، ص ص40-41.

(53)فؤاد عاطف العبادي، المصدرنفسه، ص ص93-94.

(54)مُحَمَّد حسن العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الايراني نموذج للعلاقات العربية – الايرانية "دراسة وثائقية – ارشيفية"، ج3، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2002، ص221؛ ابراهيم خليل العلاف، الخليج العربي: دراسات في التاريخ والسياسة والتعليم، دار ابن الاثير، الموصل، 2007، ص151.

(55)نقلاً عن: عبدالرزاق خلف مُحَمَّد الطائي، النزاع الاماراتي – الايراني حول جزر الخليج العربي الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى وابوموسى) 1971-2001، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2005، ص64.

(56)نقلاً عن: ابراهيم خليل العلاف، الخليج العربي...، ص150.

(57)للتفاصيل عن الاتفاقية وبنودها، ينظر: مُحَمَّد حسن العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الايراني...، ص ص235-243؛ خالد راكان فهاد الخريشا، المصدرالسابق، ص ص36-39.

(58)نور احمد مُحَمَّد القطاونة، المصدرالسابق، ص42.

(59)خالد بن سلطان بن زايد آل نهيان، المصدرالسابق، ص44.

(60)فؤاد عاطف العبادي، المصدرالسابق، ص94؛ مفتاح عمر منصور، المصدرالسابق، ص47.

(61)ابراهيم خليل العلاف، الخليج العربي...، ص ص152-153.

(62)حسين كامل جابر الشاهر، المصدرالسابق، ص194.

(63)Rene Rieger, The Foreign Policy of the Arab Gulf Monarchies from 1971 to 1990, PhD thesis, submitted to the University of Exeter, 2013, p. 149.

(64)جريدة الثورة، ع 999، بغداد، بتاريخ 1 كانون الاول 1971؛ مُحَمَّد داخل كريم السعدي، إيران ودول الخليج العربي (1968- 1978) دراسة في العلاقات السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2006، ص76.

(65)نواف وبدان سلمان الجشعمي، النزاع العربي الايراني...، ص91.

(66)راضي دواي طاهر الخزاعي، العلاقات العراقية الايرانية 1963 – 1975 دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2007، ص103؛ بشار فتحي جاسم العكيدي، المصدرالسابق، ص228.

(67)احمد حسين طه السامرائي، الموقف العربي والدولي من احتلال ايران للجزر العربية الثلاث 1971، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2004، ص69؛ مُحَمَّد عبدالقادر فالح البشابشة، المصدرالسابق، ص85.

(68)نقلاً عن: مُحَمَّد نصر مهنا، المصدرالسابق، ص479؛ مفتاح عمر منصور، المصدرالسابق، ص59.

(69)Rene Rieger, Op. Cit., p. 149.

(70)خالد راكان فهاد الخريشا، المصدر السابق، ص52؛ مُحَمَّد عبدالقادر فالح البشابشة، المصدرالسابق، ص84.

(71)مُحَمَّد حسن العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الايراني...، ص ص330-331؛ بشار فتحي جاسم العكيدي، المصدرالسابق، ص228.

(72)نقلاً عن: جريدة الجمهورية، ع1242، بغداد، بتاريخ 1 كانون الاول 1971؛ احمد حسين طه السامرائي، المصدرالسابق، ص75.

(73)نواف وبدان سلمان الجشعمي، النزاع العربي الايراني...، ص92.

(74)احمد حسين طه السامرائي، المصدرالسابق، ص71.

(75)عبدالرزاق خلف مُحَمَّد الطائي، المصدرالسابق، ص78؛ راضي دواي طاهر الخزاعي، المصدرالسابق، ص103.

(76)بشار فتحي جاسم العكيدي، المصدرالسابق، ص229.

(77)احمد حسين طه السامرائي، المصدرالسابق، ص72.

(78)احمد جلال التدمري، المصدرالسابق، ص240؛ عبدالرزاق خلف مُحَمَّد الطائي، المصدرالسابق، ص79.

(79)احمد حسين طه السامرائي، المصدرالسابق، ص ص70-71.

(80)للمزيد من التفاصيل عن تأميم النفط العراقي، ينظر: صفاء كاظم عباس، تأميم النفط العراقي 1972-1975 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، 2017.

(81)مُحَمَّد جاسم مُحَمَّد، المصدرالسابق، ص346.

(82)د. ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وكالة الانباء العراقية، رقم الملف 437، اصداء وردود فعل ومواقف التأميم النفطي، 2 حزيران 1972، ص2.

(83)د. ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وكالة الانباء العراقية، رقم الملف 437، اصداء وردود فعل ومواقف التأميم النفطي، 2 حزيران 1972، ص ص2-3.

(84)فارس محمود فرج الجبوري، تأميم النفط في العراق 1972 وموقف دول الخليج العربي، مجلة آداب الفراهيدي، السنة الاولى، ع2، جامعة تكريت، 2010، ص ص580-581.

(85)د. ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وكالة الانباء العراقية، رقم الملف 437، اصداء وردود فعل ومواقف التأميم النفطي، 6 حزيران 1972، ص31.

(86)د. ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وكالة الانباء العراقية، رقم الملف 437، اصداء وردود فعل ومواقف التأميم النفطي، 10 حزيران 1972، ص31.

(87)نقلاً عن: صفاء كاظم عباس، المصدرالسابق، ص158.

(88)وزارة شؤون الرئاسة، الارشيف الوطني الاماراتي، نشرة الرصد، 13 تموز 1972.

(89)منظمة اوبك (OPEC): هي منظمة الدول المصدرة للنفط تأسست في 10-14 ايلول عام 1960 من خلال الاجتماع الذي عقد في بغداد، وكانت الدول المؤسسة هي: العراق، ايران، السعودية،

الكويت، وفنزويلا، ثم انضمت اليها دول اخرى، وهي اليوم تتكون من (12) دولة فبالاضافة الى الدول المؤسسة للمنظمة، تضم كل من: (دولة الامارات العربية المتحدة، ليبيا، الجزائر، نيجيريا، انغولا، الغابون، الكونغو)، وتمتلك الدول الاعضاء في المنظمة حوالي 40% من الناتج العالمي، و70% من الاحتياطي العالمي للنفط. للمزيد من التفاصيل، ينظر: نشوان جاسم مُحَمَّد النعيمي، اتجاهات انتاج واسعار النفط الخام لمنظمة اوبك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2002؛ حيدر علي خلف العكيلي، دور ايران في منظمة البلدان المصدرة للنفط "اوبك" (1960-1980)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، 2014، ص 62 وما بعدها.

(90) فارس محمود فرج الجبوري، المصدرالسابق، ص581.

(91) المصدرنفسه، ص ص581-582.

(92) مُحَمَّد جاسم مُحَمَّد، المصدرالسابق، ص ص298-300.

(93) حسين مجيد عبد علي الحسناوي، ازمات الحدودو العراقية الكويتية، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2013، ص81.

(94) صلاح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، ع33، القاهرة، تموز 1973، ص113.

(95) حسين مجيد عبد علي الحسناوي، المصدرالسابق، ص81.

(96) صلاح العقاد، المصدرالسابق، ص113.

(97) صلاح العقاد، المصدرانفسه، ص113؛ حسين مجيد عبد علي الحسناوي، المصدرالسابق، ص81.

(98) سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1993، ص102؛ وسن سعدي عبدالجبار السامرائي، ترسيم الحدود بين العراق والكويت دراسة (قانونية – سياسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد القائد للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 2002، ص121.

(99) مُحَمَّد نايف عواد العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة 1961 – 1973م، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2001، ص200.

(100) مُحَمَّد جاسم مُحَمَّد، المصدرالسابق، ص302.

(101) المصدرنفسه، ص302.

(102) سالم مشكور، المصدرالسابق، ص103.

(103) مُحَمَّد جاسم مُحَمَّد، المصدرالسابق، ص ص305-306.

(104) ثائر يوسف عيسى، النزاع الحدودي بين العراق والكويت وآثاره المحلية والعربية والاقليمية والدولية (1930-1991)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق، 2010، ص169.

(105) وسن سعدي عبد الجبار السامرائي، المصدرالسابق، ص122.

(106) مُحَمَّد نايف عواد العنزي، المصدرالسابق، ص208؛ ثائر يوسف عيسى، المصدرالسابق، ص167.

(107) مُحَمَّد جاسم مُحَمَّد، المصدرالسابق، ص309.

(108) حسين كامل جابر الشاهر، المصدرالسابق، ص196.

(109) جريدة الاتحاد، ابو ظبي، بتاريخ 22 اذار 1973.

(110) وزارة شؤون الرئاسة، الارشيف الوطني الاماراتي، نشرة الرصد، 22 اذار 1973.

(111) مُحَمَّد جاسم مُحَمَّد، المصدرالسابق، ص309.

(112) للتفاصيل عن اتفاقية الجزائر واهم بنودها، ينظر: فلاح خلف مُحَمَّد، اتفاقية الجزائر 1975 مقدماتها، ونتائجها : دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2006.

(113) عبدالجليل زيد مرهون، العلاقات الخليجية العراقية: بنية الوزن الجيوبوليتيكي، مجلة شؤون الاوسط، ع49، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، شباط 1996، ص43.

(114) فالحة صالح احمد، سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي (1971- 1991)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2007، ص101.

(115) نقلاً عن: جريدة الاتحاد، ابو ظبي، بتاريخ 8 اذار 1975.

(116) فلاح خلف مُحَمَّد، المصدرالسابق، ص ص119-120.

(117) يوميات دولة الامارات العربية المتحدة 1971- 1996، ص90؛ حسين كامل جابر الشاهر، المصدرالسابق، ص210.

(118) جريدة الاتحاد، ابو ظبي، بتاريخ 19 حزيران 1975؛ مركز الوثائق والدراسات، وقائع دولة الامارات العربية المتحدة لعام 1976، قسم التوثيق المعاصر، المجمع الثقافي، ابو ظبي، 1997، ص ص170-172.

پۆختە

ئەڤ ڤەکۆلینە بەحسێ پەیوەندییێن سیاسی ییێن عیراقێ و ئیماراتێ دکەت د ماوێ سالێن (1971-1975) و ئەڤ پەیوەندیە ب شێوەکێ ئارام و باش بوون کو د هەلویستێ هەر وەلاتەکی دا لسەر پرسێن سیاسی ییێن کو ل وەلاتێ دن رویداینە دیار دبیت، و مە ئاماژە ب ڤێ چەندێ دایە ب رێکا ڤێ ڤەکۆلینە کو ژ سێ ناڤ و نیشانێن سەرەکی پێکدهێت ژ ڤان پرسان و هەلویستێ هەر وەلاتەکی ژ ڤێ چەندێ چ بوو، ئێك هەلویستێ عیراقێ ژ رابون و سەربخۆ بوونا دەولەتا ئیماراتا عەرەبی یا ئێکگرتی، دوو هەلویستێ عیراقێ ژ داگیرکرنا ئیرانێ بو هەرسێ گزیرتێت ئیماراتی (ابوموسی، گنب الکبری وگنب الصغری)، و رولێ عیراقێ د پشتەڤانیا دەولەتا ئیماراتا عەرەبی یا ئێکگرتی کو ب هەمی هێزا خۆ ل پشت وان راوەستیت، دەربارەی خالا سێیێ بەحسێ هەلویستێ دەولەتا ئیماراتا عەرەبی یا ئێکگرتی ژ پرسێن سیاسی ییێن کو ل عیراقێ رویداینە د ماوێ ڤەکۆلینێ دا دکەت، و ژوان هەلویستێ وێ ژ پرسا نەتەوەیی کرنا پەترۆلا عیراقێ ل سالا 1972ێ، و قەیرانا (الصامتە) یا سنوری د ناڤبەرا عیراق و کوێتێ دا ل سالا 1973ێ، و ل دوماهیێ هەلویستێ وێ ژ گرێدانا رێکەڤتنا جەزائیر د ناڤبەرا عیراق و ئیرانێ دا ل سالا 1975ێ.

پەیڤێن سەرەکی: عیراق، دەولەتا ئیماراتا عەرەبی یا ئێکگرتی، پەیوەندی، سێ گزیرتە، شێخ زاید بن سولتان ئال نهیان

.

IRAQI-EMIRATI POLITICAL RELATIONS 1971-1975

FARIS **H**USSEIN **H**ASAN and **S**UAAD **H**ASAN **J**UAD
Dept. of History, College of Humanities, University of Duhok, Kurdistan Region-Iraq

ABSTRACT

This study deals with the Iraqi-Emirati political relations during the time period (1971-1975), where these relations witnessed a kind of calm and positivity that appeared through the positions of each country on the political issues witnessed by the other country, and we have indicated through this study, which focuses on three Headlines to these issues and the position of both countries towards them. The first is the establishment and independence of the United Arab Emirates and Iraq's position on it, and the second is Iraq's position on Iran's occupation of the three Emirati islands (Abu Musa, Tunb al-Kubra and Tunb al-Sughra), through which we tried to highlight Iraq's role in supporting a state The United Arab Emirates and his support for it with full force. As for the third axis, it dealt with the position of the United Arab Emirates On the political issues that Iraq witnessed during the study period, including its position on the issues of the nationalization of Iraq oil in 1972, the al-Samit border crisis between Iraq and Kuwait in 1973, and finally its position from the signing of the Algiers Agreement between Iraq and iran in 1975.

KEYWORDS: Iraq, United Arab Emirates, relations, the three islands, Sheikh Zaid bin Sultan Al Nahyan.